

# رؤية الأزمة بوضوح

براكاش لونجاني يقدم لمحة عن سيرة الاقتصادي  
نوريل روبيني

Prakash Loungani profiles economist  
Nouriel Roubini

«القوة» ٥٠ - ذلك ما أطلقته مجلة «المستثمر المؤسسي» على قائمة ٢٠٠٩ التي تضم أكثر ٥٠ شخصية تتمتع بالنفوذ في عالم المال. وكانت أسماء كثيرة هي لقمة صناع السياسة وكبار المديرين مثل بن برنانك ووارين بوفيت. وكان أستاذ اقتصاد واحد فقط هو الذي ورد اسمه في القائمة: عند رقم ٤٤، أدنى بدرجة واحدة من المستثمر السعودي الأمير الوليد بن طلال، وهو نوريل روبيني الأستاذ في جامعة نيويورك.

وهذه نقطة تحول مرضية بالنسبة لروبيني، الذي انجذب لعلم الاقتصاد بسبب إمكاناته في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة. فمئذ عقدين خليا، كان روبيني مشهورا في المحل الأول في الدوائر الأكاديمية بسبب عمله المؤثر عن كيف تؤثر الظروف السياسية على النتائج الاقتصادية. ومنذ عقد مضى، بدأ يفرض اسمه خارج الدوائر الأكاديمية كمقدم للمعلومات والتحليلات عن الأزمة المالية الآسيوية. واليوم، أخذ يصبح اسما معروفا، يلقي ثناء عطرا في كلمات مجلة «المستثمر المؤسسي» بسبب «تنبؤه بأن الانهيار العقاري في الولايات المتحدة سيتسبب في إخفاق البنوك وفي نشوب كساد عميق».

وهو يسافر حاليا على نطاق واسع ليحاضر عن آثار الانهيار الذي تنبأ به. وإذا أنهى مؤخرا جولة استغرقت

الإجمالى»، ونتيجة لذلك، زاد الدين الحكومى زيادة جمة: فديون البلدان التى شكلت فيما بعد منطقة اليورو «تضاعفت تقريبا، من نحو ٣٠ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة» من دخلها المجمع. كذلك تعرضت الولايات المتحدة واليابان لعجز مستمر.

وسادت وجهتا نظر فى الساحة الأكاديمية حول ما تسبب فى هذا العجز الحكومى وكم ينبغى أن نقلق بشأنه. كانت واحدة من وجهتى النظر، هى تلك التى قدمها جيمس بوكانان الحاصل على جائزة نوبل، وتقول بأنه كان هناك اتجاه مزمن نحو عجز الميزانية بسبب تقاتل السياسيين الذين يتنافسون على أصوات مجموعات مصالح خاصة بتقديم وعود لها باستمرار تقطير الإنفاق الحكومى فى الأوردة.

وكانت وجهة النظر الأخرى، التى كان الداعية الرئيسى لها هو روبرت بارو، تقول بأن حكومات الإنفاق بالعجز نزعَت إلى القيام بما هو صحيح على المدى الطويل: فقد حققت عجزا فى أوقات الحاجة، مثل الحروب والكساد، وسددت الدين - وإن كان ببطء بمعنى الكلمة - فى أوقات الهدوء. وقد دعم وجهة النظر هذه، سلوك حكومتى الولايات المتحدة، اللتان تصرفتا بهذه الطريقة بصورة صارمة عبر مدى طويل من التاريخ.

وكان إسهام روبينى، فى عمل تم فى منتصف الثمانينيات مع البرتو اليسينا وجيفرى ساكس، هو شق ممر متوسط بين وجهتى النظر هاتين. فقد فحص بحرص الوضع السياسى فى بلدان كثيرة لكى يفهم متى كان من الأرجح أن تستحوذ المصالح على الحكومات، لكنه لم يبخس قيمة العوامل الاقتصادية التى أسهمت أيضا فى العجز.

وفى سلسلة من البحوث، أوضح روبينى أنه عندما تشتتت القوة، مثلا عبر شركاء سياسيين كثيرين فى حكومة ائتلافية، يكون هناك نزوع أكبر نحو عجز الميزانية الخارج عن السيطرة، وكلما قلت مدة الولاية المتوقعة للحكومة الائتلافية، زاد هذا الاتجاه. وزادت الظروف الاقتصادية المعاكسة من احتمال نشوب المعارك بين أطراف الائتلاف، مما يزيد من تفاقم فقد السيطرة المالية.

ويتيح هذا التزاوج بين السياسة والاقتصاد تفسير سلوك حكومات العجز عبر طائفة من الديمقراطيات الصناعية، تفسيراً أفضل. وقد فسر السبب فى أن إيطاليا التى مرت بعقود من الحكومات الائتلافية قصيرة الأجل، وجدت أنه من الصعب السيطرة على عجز الميزانية. لكنه فسر أيضا السبب فى أن اليابان استطاعت الاستمرار فى خططها لتخفيض عجز الميزانية فى الثمانينيات - فسيطرة الأغلبية التامة للحزب الحاكم هناك، وطول أجل بقائها المتوقع فى السلطة، منحها مجالاً سياسياً لاتباع مثل هذه السياسة.

### عبودية مالية

كانت اليابان من أوائل من تحركوا فى اتجاه يمضى نحو التصحيح المالى الذى كان يسم الاقتصادات الصناعية فى منتصف الثمانينيات. ويعتقد روبينى أن ذلك ربما كان رد فعل من قبل الناخبين تجاه التوسع الحكومى الضخم فى القطاع العام فى السبعينيات. ويشير إلى أنه «فى نحو ١٩٨٥، كانت كل حكومة من حكومات مجموعة الثمانية يرأسها حزب ليمين الوسط»، وكان التقيد المالى هو الغالب. وكان الاعتقاد السائد هو أن القواعد المالية - مقاييس الأداء المباشرة - مطلوب لكبح نزوع الحكومات نحو عجز طليق العنان.

أسبوعين - «اسطنبول، دى، أبوظبى، لندن، موسكو» - فقد توقف فى استراحة مؤقتة ويقول: «إننى أنسى بعض الأماكن فيما بين ذلك، ما هى؟ أه، نعم دافوس!»

### التأثير الإيطالى

يدعو روبينى نفسه «البدوى الجوال». فهو من أصل إیرانى، وولد فى اسطنبول، وترعرع فى إسرائيل وإيطاليا وحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بوكوني فى ميلانو فى أواخر السبعينيات. «كان هناك قدر كبير من الاضطراب الاجتماعى والسياسى فى إيطاليا فى ذلك الوقت. ويقول كان كثيرون من أمثالى، حتى فى سنواتهم التى كانت دون العشرين، وبعين اجتماعيا ويبالون بما يحدث... وكان علم الاقتصاد يوفر سبيلا لفهم العالم، ومن ثم تغييره أيضا للأفضل، من خلال السياسات الجيدة كما هو مأمول». وكان له نموذج للدور الذى ينبغى للمرء القيام به، هو ماريو مونتي أستاذ الاقتصاد فى بوكوني، الذى مضى ليصبح صاحب نفوذ جم فى دوائر صنع السياسة فى أوروبا. (مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو ٢٠٠٥، لمحة عن سيرة مونتي). كان مونتي الذى تعلم فى بيل «قائدا ومعلما له كاريزما» كما يقول روبينى. «كان أكاديميا جادا لكنه كان يبالي بالسياسة».

وعندما جاء الوقت لاختيار مدرسة للدراسات العليا، كان الاختيار الذى واجهه هو بين كامبردج وكامبردج وهو الاختيار الذى واجه كثيرا من الطلاب الواعدين. فقد كان هناك تقليد شائع بين الطلاب الإيطاليين هو أن يذهبوا إلى كامبردج، حيث يجتذبهم وجود العالم الاقتصادى البارز بيرو سرافا هناك. ولكن بحلول الثمانينيات، كان الأرجح هو أن يتجه الطلاب إلى كامبردج، ماساشوستس، حيث كان عالم اقتصاد إيطالى كبير آخر، هو فرانكو موديليانى، مستكنا فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

واختار روبينى كامبردج ماساشوستس، لكنه ذهب إلى هارفارد بدلا من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. لماذا؟ يقول «لم اقتنع بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. لكن أرجو أوضحوا أننى لا أقصد بذلك توجيه إهانة فهذه أمور تحدث». والواقع، أنه استفاد من التفاعل مع كل من النجوم الأعظم - «فقد كان جيف ساكس، ولارى سومرز، وروبرت بارو، وجريج مانيكو فى الأنحاء - ونجوم ماساشوستس للتكنولوجيا. يقول: «كان من عادتى أن أحضر فصولا فى المعهد يلقيها روى دورنيوش، وستان فيشر، وأوليفيه بلانشارد». وكانت وظيفته الأولى فى بيل بعد التخرج فى هارفارد فى ١٩٨٨.

### أفكار مالية حمقاء

انجذب روبينى الذى تأثر بقصة البطولة الطويلة عن صراع إيطاليا مع عجز الميزانية الكبير والمستمر إلى دراسة السياسة المالية - كيف تقرر الحكومة القدر الذى تتفقه وكيف تدفع مقابله. كان ذلك وقت تنفق فيه الحكومات ولا تدفع مقابلا، على الأقل فى التو واللحظة.

يقول روبينى: «كان ذلك ملفتا للنظر تماما. ففى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان لدى بلدان كثيرة فى أوروبا عجز يبلغ نحو ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وكان العجز فى بعض البلدان مثل بلجيكا واليونان وإيطاليا عاليا يصل حتى ١٠ فى المائة من الناتج المحلى

وكانت النماذج الأشد بروزاً لهذه القواعد هي تلك الواردة في معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢، التي حددت الشروط المسبقة التي تلتزم بها البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. وفي مجال السياسة المالية، كان ما سمي معايير ماستريخت تقضى بألا يتجاوز عجز الميزانية ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وألا يتخطى الدين الحكومي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بحث أعد في ١٩٩٣ وأصبح شهيراً حالياً، العجز المفرط: الرشد وعدم الرشد في معاهدة «ماستريخت» (كتبها مع زميل في بيل ويليم بويتير، وجيانكارلو كورسيتي الذي كان طالبا حينذاك)، انتقد روبيني هذه المعايير باعتبارها مبرر «إسراف خطير في التدمير المالي». وكانت المشكلة في معايير ماستريخت هي أنها لا تراعي حالة الاقتصاد. فحتى في مواجهة الكساد، كانت تتوقع أن تستمر الحكومات في خفضها لتقليل العجز والدين حتى يتم الوفاء بالمعايير.

كما لم تُسَلَّم المعايير بأن بعض الإنفاق الحكومي يتخذ شكل استثمارات، مثلاً في البنية الأساسية، يمكن أن تولد إيرادات في المستقبل. وخلص روبيني والمؤلفون المشاركون معه إلى أن تنفيذ المعايير «يقتضى درجة مفردة من الانكماش المالي الذي لا بد وأن يؤثر تأثيراً عكسياً على مستوى النشاط الاقتصادي». وأوصوا بأنه «ينبغي إهمال المعايير أو تطبيقها بصورة فضفاضة تماماً».

وعلى أية حال، فقد وجد بعض البلدان الأوروبية أنه من الصعب الوفاء بالمعايير المذكورة ومع ذلك فقد تم التلويح بها في الاتحاد. وفي ٢٠٠٥، جرى تخفيف القواعد نفسها، مما وفر مجالاً أكبر للبلدان لترك العجز يزداد في مواجهة الظروف الاقتصادية المعاكسة. ويؤيد روبيني هذه التغيرات ويعتقد أن لها ما يبررها: «أعتقد أن التعديلات تفضي في اتجاه ما كنا نقترح منذ البداية، في ١٩٩٣. لقد استغرق الأمر وقتاً، لكن ما تم القيام به في النهاية كان رشيداً.

## الدراما الآسيوية

أخذ روبيني يصبح، بعمله عن دورة الأعمال السياسية والقواعد المالية، مشهوراً تماماً في الدوائر الأكاديمية. لكن الاعتراف باسمه تصاعد بما لا يقاس خلال الأزمة الآسيوية في ٩٧-١٩٩٩ نتيجة لعمل من أعمال الكرم غير شائع بين الأكاديميين. فقد بدأ في إنشاء صفحة على الإنترنت، جعلها متاحة مجاناً للجميع، ووضع عليها مواداً عن الأزمة مع كتالوج لها - تقارير لصندوق النقد الدولي ووكالات أخرى، مقالات في الصحف والمجلات، تحليلات عن القطاع الخاص، وأبحاث تقنية لأكاديميين.

وسرعان ما أصبحت «صفحة روبيني» أول بوابة يلجأ إليها المهتمون بمتابعة الأزمة ومحاربتها. وفي يناير ١٩٩٨، اعترفت النيويورك تايمز بتأثيرها، وأبرزت أن «البروفسور روبيني يحتفظ بموقع... سيجده حتى الناس غير الحاصلين شهادات عليا، مفيداً في تعلم أمور بشأن الأزمة. وما يفتقر إليه الموقع في التصميم المتقن، يعوض في التحليل، والروابط الممتدة والتقييم التفصيلي». وحالياً، يضحك روبيني قائلاً «إن المراسل الصحفي كان محقاً بشأن التصميم. وحالياً، أعد الصفحة بنفسى. إنها مجرد حائط من الروابط، غير متقنة تماماً».

وخلال الأزمة الآسيوية، لم يكن روبيني مجرد مُجمَع للمعلومات، بل كان أيضاً محللاً نشيطاً. وقدم روبيني مع تلميذه كورسيتي وباولوبيزنتي، أشمل

تحليل للأزمة الآسيوية. وبالمعايير الأكاديمية، كان قريباً من الحقيقة. وفي بحث صدر في نوفمبر ١٩٩٣، كتب روبيني والمؤلفون المشاركون معه أن جذور الأزمة الآسيوية، كانت تكمن في «التقاليد الطويلة من الضمانات العامة المقدمة للمشروعات الخاصة. وحتى في ظل عدم وجود وعود مباشرة بالكفالة... تجاهل قطاع الشركات لحد كبير تكاليف مشروعات الاستثمار الأساسية ومخاطرها». واتهم روبيني الحكومات الآسيوية باتباع سياسات «متشابهة مع شبكة واسعة لقطاع الأعمال تتسم بالمحاباة الشخصية والسياسية» والتدخلات لصالح الشركات التي تعاني متاعب. وفي مناخ كهذا، كانت الأسواق تعمل بموجب افتراض يقول إن عوائدها على الاستثمار مكفولة ضد الآثار المعاكسة. سايرت البنوك ذلك، «ووجهت الأموال صوب المشروعات التي كانت حدية إن لم تكن غير مربحة كلية من وجهة النظر الاجتماعية».

وكانت وجهة النظر هذه عن الأزمة مثيرة للجدل في ذلك الوقت لأنها كانت تلوم الضحية على ما يبدو. لكن روبيني ظل ثابتاً على تحليله، فيقول «ما زالت اعتبار ذلك قضية خطر معنوي». وكان العالم الاقتصادي، بول كافمان على حق في القول بأن هذا لعبة «الرؤوس التي أكسبها، والذبول التي يخسرهما دافعوا الضرائب». وكان ذلك بسبب أن المستثمرين كانوا يعتقدون أن الحكومات لا بد وأن تحميهم من معظم الخسائر الناجمة عن الإفراط في الاستثمار، والاقتراض المغالى فيه من الخارج، وعجز الحساب الجاري».

## كاشفو الستر

يعترف روبيني أن هناك آخرين قرعوا جرس الإنذار بالأزمة قبل أن يفعل هو ذلك - وينفس العلو عادة. ويقول: «لقد ألقى راجو راجان محاضرة قوية جدا في ٢٠٠٥» عن المخاطرة الجمة التي يتم تحملها في الأسواق المالية واحتمال حدوث انفجار مالي واسع النطاق، خاصة لأنه كان ما يزال يحتل منصباً رسمياً كخبير اقتصادي رئيسي لدى صندوق النقد الدولي ورد راجان على المجاملة، ناسباً لروبيني الفضل في العمل بمقتضى قناعاته ولاحظ أن الأكاديميين يعملون عادة في ظل قيود خاصة بهم: «إن معظم الأكاديميين... يخافون من الحديث عن أشياء حينما لا يكون كل شيء مثبتاً في مكانه في النموذج بصورة تامة».

وكان بنك التسويات كاشفاً آخر بارزاً للأستار، فقد حذر في تقريره السنوي في يوليو ٢٠٠٧ من أن الاقتصاد العالمي كان معرضاً لخطر كساد كبير؛ ولخصت صحيفة الديلي تلجراف التقرير بعنوان رئيسي «بنك التسويات الدولية يحذر من مخاطر كساد كبير من جراء الإسراف في الائتمان». ويقول روبيني إن مشاركة دوائر رسمية، مثل بنك التسويات الدولية له في آرائه ساعده على أن «يمضى في طريقه». ويقول أنه كان يعرف «أن المعركة قد كسبت» عندما اعترف كثيرون من محلي وول ستريت والمعلقون في وسائل الإعلام بأنه كان على صواب.

يقول أبى جوزيف كوهن من جولدمان ساكس أن «روبيني كان من بين أول من قرعوا جرس الإنذار» عن الهشاشة المالية وأن المشاركين في الأسواق لم يعودوا يعاملون آرائه على أنها «سيناريوهات الاحتمالات القليلة التي تهم في المحل الأول للاقتصاديين الأكاديميين». وكتب مارتين ولف، وهو صاحب عمود في الفاينانشال تايمز في عمود له في فبراير ٢٠٠٨ يقول أن «سيناريو البروفسور روبيني كان منذراً بكارثة لدرجة تجعل الأبدان تقشعر. لكن تفكيره يستحق تناوله بجديّة. فهو أول من تنبأ بكساد في يوليو ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، كانت وجهة نظره مثيرة للخلاف لأقصى حد. لكنهما لم تعد كذلك».

وقدم روبينى والمؤلفون المشاركون معه نصيحة سياسية مختلفة بشأن ما يقتضيه التغلب على الأزمة. وقد حَاجُوا بأنه على المدى المتوسط، لا بد أن تتحسن الموازين المالية لاستيعاب تكاليف كفاءة القطاع المالى وقطاع الشركات. ولكن نظر لأن «الأزمة أدت فى الأجل القصير إلى هبوط حاد فى الاستثمار والناتج فى

## «على مدى العقد الماضى، فإن صفحته عن الأزمة الآسيوية على الإنترنت التى كان يعدها شخص واحد، تشعبت إلى عملية يعدها ٤٠ شخصا تسمى مرصد روبينى للاقتصاد العالمى، والذي يجمع المعلومات الخاصة بكل القضايا الاقتصادية الدولية ويحللها».

المنطقة الآسيوية»، فإن تطبيق هذا التصحيح قمين بأن يتوقف، حتى بتكلفة تتمثل فى التعرض مؤقتا لعجز مالى كبير». وكتبوا يقولون أن خطط الإنقاذ الدولية - مثل تلك التى يقودها صندوق النقد الدولى، يمكن أن «تلعب دورا حاسما، بالمساعدة فى تخفيف الانسحاق وتجنب حدوث نقص أكثر حدة فى الاستثمار والاستهلاك».

وكان روبينى أكثر من أكاديميين كثيرين، مناصرا لصندوق النقد الدولى. وهو يؤمن بأن هذا يرجع جزئيا إلى أنه «يتيح له معرفة المؤسسة من الداخل» فى مرحلة مبكرة. ففي ١٩٨٥، وكان طالبا فى السنة الثانية من الدراسات العليا، تدرب داخل الصندوق. وعاد للصندوق مرات كثيرة فى السنوات اللاحقة وعمل مستشارا للخزانة الأمريكية من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١. وعمل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ مع موظفى صندوق النقد الدولى حول التوصل لنهج لاكتشاف أوجه عدم المنعة فى القطاع المالى وقطاع الشركات وكتب (مع براد ستسر، ويعمل حاليا فى مجلس العلاقات الخارجية) كتابا أصبح مرجعا معياريا عن استجابات السياسة الملازمة لإزاء أزمة الأسواق الناشئة - عنوانه «كفاءة أم سحب للكفاءة؟ استجابات للأزمة المالية فى الاقتصادات الناشئة».

### المشاكل الناشئة

رغم أن عمله بشأن الأزمة الآسيوية وأزمات الأسواق الناشئة الأخرى قد جعله مشهورا فى دوائر صنع السياسة وبين بعض أقسام وسائل الإعلام، فإن صعود روبينى إلى مصاف الشهرة بدأ حقا عندما شرع فى دق جرس الإنذار من وقوع أزمة أقرب للدار. ويقول روبينى أنه بدءا من ٢٠٠٥، وعلى نحو متزايد فى ٢٠٠٦، جعله الارتفاع فى أسعار الأصول، وممارسات الإقراض المتراخية فى القطاع المالى وقطاع الشركات، والعجز الكبير فى الحساب الجارى، يفكر: «هاى، انتظر لحظة. إن الولايات المتحدة تبدو مثل سوق ناشئة. لماذا لم تنتفخ بطنها».

وكان روبينى واحدا من حفنة من المراقبين الذين أطلقوا تحذيراتهم فى وجه جمهور شكاك، معاد صراحة فى كثير من الأحيان (انظر الإطار). وفى ٢٠٠٦، سجل الاقتصاد العالمى بالكاد أسرع فترة خمس سنوات له من النمو خلال ٣٠ عاما، وكان اقتصاد الولايات المتحدة يسير سيرا حسنا، فقد تخلص من آثار فقاعة

النت وهجمات ٩/١١ الإرهابية. وفى سبتمبر ٢٠٠٦، وفى خطاب أصبح مشهورا حاليا، أخبر روبينى جمهور المستمعين إليه من موظفى صندوق النقد الدولى أن هناك خطرا تربو نسبته على ٥٠ فى المائة بحدوث كساد فى الولايات المتحدة فى العام التالى. فخلال السنوات العديدة الماضية، مضى المستهلكون فى الولايات المتحدة فى صخبهم الإنفاقي، واستخدم كثيرون ملكية بيوتهم باعتبارها صرفا آليا وحذر من أن «استنفاد قوى المستهلكين»، أصبح وشيكا حينذاك.

وأجرى روبينى مقارنة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠١ عندما واجه الاقتصاد الأمريكى أزمات لاق له إلى الكساد: «إن ما يحدث اليوم هو أنه بدلا من حدوث تخمة فى السلع التقنية، فإن لدينا تخمة فى رصيد المساكن وكذلك تخمة فى السلع الاستهلاكية المعمرة». ولم يستطع مجلس بنك الاحتياطي الاتحادى الأمريكى أن يدرأ الكساد، كما قال، «لنفس السبب الذى جعل تطمينات هذا البنك لا تنجح فى ٢٠٠١». فإذا ما واجهت تخمة، فإنه «يتعين عليك أن تعمل لتصريفها، وأسعار الفائدة لاتهم عمليا». كما تنبأ روبينى بأن باقى العالم لن «يفصل» عن التطورات الجارية فى الولايات المتحدة.

ويقول تشارلس كولينز، نائب مدير دائرة البحث فى صندوق النقد الدولى، إنه بحلول الوقت الذى عاد فيه روبينى للحديث فى الصندوق بعد عام، ثبت إنه كان على صواب لحد كبير. والواقع أن كولينز قال مازحا فى ٢٠٠٧ إن «نوريل ربما لم يكن متشائما بالقدر الكافى» فى حديثه فى العام الماضى. كذلك قال كولينز أن آراء روبينى ساعدت فى إقناع الصندوق مبكرا بتبنى وجهة نظر متشائمة بشأن الأفاق العالمية.

### إيجاد توازن

فى هذه الأيام، يحيا روبينى حياة مفعمة بالنشاط، محاولا أن يكون كما قال «أكاديميا بدوام كامل، وغير مستقر بدوام كامل، ومنظم مشروع بدوام كامل». ويقول أنه يتعين عليه أن يتوصل لتوازن أفضل بين هذه الأنشطة لكنه لا يعرف أيها يتخلى عنه.

وعبر العقد المنصرم، فإن صفحته عن الأزمة المالية الآسيوية على الإنترنت التى كان يعيدها شخص واحد، تشعبت إلى عملية يعدها ٤٠ شخصا تسمى مرصد روبينى للاقتصاد العالمى والذي يجمع المعلومات الخاصة بكل القضايا الاقتصادية الدولية ويحللها. ويقول روبينى أن كونه منظم مشروع منحه رؤية ثابتة فى مجال الأعمال لا تتوافر مطلقا للأستاذ الأكاديمى المتخصص فى علم الاقتصاد. وهو اعتقاد يشاركه فيه زميله السابق فى بيل، روبرت شيلر. ويقول شيلر وهو رجل أعمال ناجح أيضا «أنه أمر جيد لعالم اقتصاد أكاديمى أن يدير مشروع أعمال».

هل سيتم إغراؤه بالانضمام لإدارة أوباما؟ روبينى يقول إن ذلك غير مرجح ويضيف: «فى السنوات القليلة الماضية، أصبحت معتادا على أن أكون قادرا على الكتابة بحرية وأن أعبر عن آرائى دون قيود. وسيكون من الصعب التكيف للدخول فى وضع يتعين فيها على شخص ما توضيح كل كلمة أقولها». ويقول إنه بدلا من ذلك قانع بأن يكون تأثير غير مباشر على السياسة بالتعبير عن آرائه. «لا أود المبالغة فى تأكيد تأثيرى، لكننى أعتقد أننى حاليا عندما أكتب شيئا ما، فإن الناس يقرأونه ويفكرون فيه. وأنا سعيد بذلك».

باراكاش لونجانى مستشار فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى.